



مملكة الأردنّية الهاشمية

مجلس النواب

الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة التاسعة

المعقودة يوم الاثنين ٢٣ صفر ١٣٩١ هـ الموافق ١٩ نيسان ١٩٧١ م
(العدد ٩) (الجلد ١٦)

محتويات

صفحة

- ١ - تلاوة الازادة الملكية السامية بخطوة مجلس الأمة للأعفاء في دورة استثنائية ٥٦٠
- ٢ - الاستماع الى بيان معالي وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧١ ٥٦٢
- ٤ - احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١ على اللجنة المالية ٥٦٩
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ٥٦٩

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وبنتصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧١/٤/١٩ برئاسة عطوفة السيد محمد الخشمان نائب رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور وتغيب معذراً السادة كامل عريقات ، قاسم الريماوي ، خالد الحاج حسين امين مجج ، مصباح الكاظمي ، ادوارد خميس ، موسى عابده ، حنا بنوره ، جافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، شريف القبيج ، محمد سميد اليونس وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

دولة السيد وصفي التل رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .

معالي الدكتور صبيحي امين عمرو وزير الاثشاء والتعمير .

معالي السيد احمد الوزري وزير المالية .

معالي السيد عبدالله صلاح وزير الخارجية .

معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد اميل الغوري وزير الديولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد عدنان ابو عسود وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار .

معالي المهندس فؤاد قاقيش وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية .

معالي السيد عمر التابلسي وزير الاقتصاد الوطني .

معالي المهندس عمر عبدالله وزير الزراعة :

معالي المهندس محمد خلف وزير المواصلات :

معالي السيد ابراهيم الحباشنة وزير النقل :

معالي الدكتور محمد البشير وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي الدكتور اسحق الفرحان وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

افتتاح الجلسة :

نائب الرئيس :

النصاب قانوني : اعلان افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :-

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية

بدعوة مجلس الامة للأئنفاد في دورة استثنائية .

السيد نائب الرئيس :

تبيل الارادة الملكية السامية بدعوة المجلس

(وهنا وقف جميع من في القاعة)

السيد الامين العام بالوكالة :

نحن الحسين بن الحسين

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٨٢ من الدستور .

نصدر اراءتنا بما هو آت :-

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم الاحد الواقع في (١١) نيسان سنة ١٩٧١ من اجل اقرار الامور التالية :

- ١ (مشروع قانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٧١ .
- ٢ (القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ٣ (القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم .
- ٤ (مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠ .
- ٥ (مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٧١ .
- ٦ (مشروع قانون البنك المركزي لسنة ١٩٧١ .
- ٧ (القانون المؤقت رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ قانون البنك المركزي الاردني .
- ٨ (القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البنك المركزي الاردني .
- ٩ (القانون المؤقت رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٦ قانون البنوك .
- ١٠ (مشروع قانون سلطة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧٠ .
- ١١ (مشروع قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧١ .
- ١٢ (مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧١ .
- ١٣ (مشروع قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧١ .
- ١٤ (القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ بالغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم .
- ١٥ (مشروع قانون خدمة الافراد في لقوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ .
- ١٦ (مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ .

١٩٧١/٤/١٠

الحسين بن الحسين

رئيس الوزراء
وصفي التل

وزير الداخلية
مازن العجلوني

(وهنا جلس الجميع)

هكذا جاء العمل

٢ - الاستماع الى بيان معالي وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧١

السيد نائب الرئيس :

ليفضل معالي وزير المالية الاستاذ احمد اللوزي الى المنصة لتلاوة خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١.

السيد وزير المالية .

خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

تسلمت الحكومة امانة الحكم في اعتساب مؤامرة عصفت بالبلاد في ايلول المشؤوم وخلقت للحكومة المسؤوليات الخطيرة والاعباء الجسام ، ولا سيما تعزيز اواصر الوحدة الوطنية واستعادة الثقة ، ورأب الصدع ، وتضميد الجراح ، والتعويض على المتضررين ، واستئناف النشاط الاقتصادي ، كل ذلك في ظل استتباب الامن والاستقرار وحكم القانون والنظام .

وكان التفسير المالي لهذه الاعباء ضخماً تنوء به ، وتقتصر عن حمله ، الموارد المحلية . ذلك ان الجمهورية العربية الليبية كانت قد اتخذت قراراً في ايلول بقطع معونتها المالية عن الاردن ، وكانت حكومة الكويت قد اتخذت ايضاً قراراً بتجميد معونتها ، وحتى التبرعات التقليدية التي جادت بها بعض الدول العربية الشقيقة لم تصل الى المملكة ، ولا تزال مجمدة حتى اليوم هنا وهناك .

وكان لا بد للحكومة من مواجهة هذا الموقف المالي الدقيق بحكمة وشجاعة وتدبير وإيمان ، فقد جاء قطع المعونات بين عشية وضحاها ، ولم يكن بالإمكان تخفيض الاتفاق العام بنسبة النقص الكبير في تدفق المعونات الخارجية ، فاضت الحكومة في تنفيذ الميزانية المقررة ، واحتفظت بالاتفاق المتكرر على مبدلاته السابقة . ووافقت بالتزاماتها المستحقة للمشروعات قيد التنفيذ ، ورفقت كابوس التوقف عن الدفع عن صدور بعض المؤسسات المالية والشركات العامة التي كانت مهددة بذلك ، ووضعت برامج التعويض عن المتضررين ، ومضت فعلاً في دفع بعض هذه التعويضات . واستعانت بمواردها المحلية ، وبما وصلها من تبرعات عينية وتقنية ، على اصلاح المباني العامة وتعويض المفقود من اللوازم ، واستئناف الادارات والخدمات لنشاطها المعتاد .

وفي نفس الوقت لم يأل قائدها المهتم جهداً في شرح الموقف المالي الخطير الذي نجم عن قطع المعونات المالية المقررة في مؤتمر الملوك والرؤساء في الخرطوم ، وارسلت الحكومة الوفود الرسمية الى معظم الدول الشقيقة والصديقة ، كما اجرت الاتصالات لتلو الاتصالات لتحقيق المزيد من العون واستئناف السدعم المالي ، ومن ثم

اعداد مشروع قانون الموازنة العامة في ظل الالتزامات الحقيقية المؤكدة . واذ تعتبر الحكومة عن تقديم هذا المشروع متأخراً عن مواعيد الدستوري كل هذا التأخير ، الا انها على ملء الثقة بان المجلس الكريم يقدر الظروف الدقيقة التي احاطت باعداد المشروع . تلك الظروف التي كانت ، وما يزال قسم كبير منها ، فوق قدرة الحكومة على التحكم بها وتكييفها لتتنسق مع احكام الدستور .

واجد من واجبي ان اسرد باليجاز نتائج الجهود والاتصالات التي تمت حتى اعداد هذه الموازنة :

١ - لقد تكرمت المملكة العربية السعودية الشقيقة بالغاء اشترائها دفع نصف المعونة بالزيت الخام ، وستدفع هذه المعونة بالكامل نقداً وفي اواقيدها المقررة . وهنا لا يفوت الحكومة ان تتوجه بالشكر والتقدير الى السعودية الشقيقة على هذا الموقف النبيل .

(تصفيق)

٢ - لقد وافقت حكومة الكويت الشقيقة على استئناف دفع معونتها المالية ابان الزيارة التي قام بها الوفد المالي الاردني في شهر كانون الاول الماضي ، وفعلاً تم دفع القسط المستحق عن ذلك الشهر ، غير انها عادت ثانية الى تجميد الدفع منذ شهر كانون الثاني من هذا العام ، وهكذا لم تدفع المعونة المالية الكويتية عن اربعة اشهر من هذا العام ، وعن شهرين من العام الماضي .

٣ - وما تزال حكومة الجمهورية العربية الليبية الشقيقة مصرة على قطع معونتها المالية ، وتضيف الى ذلك حملة اعلامية ظالمة تشنها على الاردن ، وظلم ذوي القربى اشد مضاضة .

٤ - وما تزال التبرعات النقدية العربية مودعة في البنوك هنا وهناك ، ولم يتفق منها بعد فلس واحد في فرجة المنكوب واغاثة المكروب والتعويض عن الاضرار .

٥ - ولقد قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية طارئة قيمتها عشرة ملايين دولار ، اتفق جزء كبير منها وسيبقى الرصيد في اصلاح المباني الحكومية المتضررة ، والتعويض عما فقدته المؤسسات العامة من اجهزة ومعدات فنية ، الامر الذي ساهم في استعادة الخدمات والمرافق الحيوية الى مستوياتها السابقة .

٦ - كما قلعت الحكومة البريطانية معونة مالية عاجلة بحوالي اربعمئة الف جنيه استرليني اتفقت في اصلاح خطمات الماء والكهرباء والمخاتف في مدينة عمان ، وقد ابلغت الحكومة مؤخراً بتخصيص مبلغ مائة الف جنيه استرليني جديدة تنفق في استصلاح الخدمات المائية في انحاء اخرى من البلاد .

٧ - ولقد قامت الحكومة بالاتصالات الواسعة المستمرة مع صندوق النقد الدولي لتدارس الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في المملكة ، وقد تسفر هذه الاتصالات عن استعجال الاردن لحقه في السحب من مساهمته او حصته في الصندوق وذلك بعد الاتفاق على برنامج مالي سيرسم بالمشاركة بين الحكومة والصندوق .

٨ - كما قامت الحكومة بالاتصالات السريعة مع البنك الدولي للانشاء والتعمير بقصد الاسراع في تنفيذ المشروعات الاعمازية التي كان البحث يجري حولها منذ وقت طويل ، ومنها طريق عمان - الزرقاء ، والابنية المدرسية ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، بالإضافة الى تمويل مشروعات اخرى ما تزال قيد الدراسة والبحث .

هذه هي الاصل

٩ - وقد قامت الحكومة بالاتصالات المتكررة لتأجيل دفع بعض الأقساط المستحقة من القروض الخارجية ، وكانت الاستجابات الإيجابية من الدول الشقيقة والصديقة كافية لتخفيف هذا العبء عن ميزانية هذا العام ، بحيث تأمل بالا يزيد عن المبلغ المخصص في مشروع قانون الموازنة .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

لعل ما أسلفت أهم حقائق الموقف المالي من حيث ارتباطه بمواقف الدول الشقيقة والصديقة . أما عن الحقائق المتصلة بالشؤون المالية الداخلية ، فلا بد لي من الإشارة إلى أن الحكومة كانت قد دعت اللجنة المالية في مجلسكم الموقر إلى تدارس هذه الشؤون معها تمهيدا لأعداد مشروع القانون . ونتيجة لتلك الدراسات والاجتات فقد تقرر من حيث المبدأ ما يلي :

١ - أعداد ابعاد الموازنة على أساس ورود المعونة المالية الكويتية ، فقد كانت اللجنة المكلفة ، كما كانت الحكومة على علم الثقة بان التجميد المؤقت لهذه المعونة سيستتبي في وقت عاجل .

٢ - ادراج المعونة المالية الليبية في القانون ، مع تخصيصها لميادين معينة من الاتفاق العام الضروري شريطة ألا يبدأ هذا الاتفاق إلا بعد توارد المعونة .

٣ - عدم المس بموازنة القوات الاردنية المسلحة لانها درج البلد الواقعة في وجه اطماع العدو التوسعية في الوطن العربي كله ولانها عدة اليوم لغد التحرير ، والحارس الامين على أمن البلد واستقراره ، وكياله كما ارتضيناه لانفسنا عن قناعة وإيمان .

٤ - تجميد النفقات المتكررة عند مستوياتها في العام الماضي على ان تجري الزيادات السنوية والبرقيات من خلال الاقتصاد في عدد الوظائف الفائضة عن الحاجة وفي النفقات المتكررة الاخرى ، فيما عدا وزارتي التربية والتعليم والصحة اللتين تشكل فيهما التبعينات الجديدة عماد التوسع في خدماتهما الأساسية للشعب .

٥ - المضي في تنفيذ مشروعات التنمية قيد التنفيذ ، وإضافة بعض الجسود منها ، والتعويض عن المتضررين بالمقدار الذي تسمح به الموارد المتاحة .

٦ - زيادة الضرائب والرسوم لتخفيض العبء في الموازنة شريطة ان تفرض هذه الزيادة في الميادين التي تبررها قدرة المكلفين على الاداء ، ولا تشكل اية عبء في وجه المبادرة الفردية - من حيث الاستثمار والفعاليات الاقتصادية .

٧ - زيادة القدرة على الاقتراض الداخلي بمبلغ يقارب ثمانية ملايين دينار ، ولذلك تم تعديل قانون الدين العام ، كما اقره مؤخرا مجلس الامة ، لائاحة المجال امام هذا المزيد من الاقتراض القصير الاجل .

وفي ضوء هذه المبادئ ، وذلك الحقائق ، جرى اعداد مشروع القانون المعروض على مجلسكم الموقر . ولست أود ان اوضح الواضح في مشروع القانون ، ولكنني أؤسّر ان اشير الى بعض الامور المهمة التي يتضمنها القانون بين سطور ، وهي :

اولا : لقد ارتبط الاتفاق ربطا وثيقا بمصدر التمويل في الابواب الثلاثة الاخيرة ، بحيث لا يتم الاتفاق - من خصصاتها الا اذا تحققت الموارد المقابلة . ولقد اشتمل الباب الاول على الموارد المؤكدة تقريبا ، والاتفاق العام الذي لا يمكن تأجيله او تخفيضه .

ثانيا : لم يعد بالإمكان رصد المعونات العربية لتغطية ميزانية القوات المسلحة ، واصبح من الضروري ان تعتمد على الموارد المالية المؤكدة ، ولذلك اضطرت الحكومة الى تخفيض مخصصات هذه القوات المرصودة في الباب الاول الى ادنى الحدود التي يمكن معها لهذه القوات الاحتفاظ بمستواها من حيث العدد والعدة . وستبقى هذه المخصصات قاصرة عن دفع الاقساط القديمة لاغراض التسليح في ظل الارتباطات المعقودة على اساس تسلم المساعدات العربية في مواعيدها . ولا بد ان يفرض هذا التخفيض شدا الاحزمة في وقت تتجه جميع التوقعات فيه الى حتمية الحركة .

ثالثا : لقد زادت تقديرات الإيرادات الحالية بمبلغ سبعة ملايين دينار ، وهنا اود ان اذكر بان مفاوضات الحكومة مع شركة التابلاين قد اسفرت عن زيادة في العائدات السنوية من رسوم المرور بنسبة ٧٠٪ تقريبا ، وعن دفعة نقدية بمبلغ تسعة ملايين دولار ، سيدفع منها في العام المالي سنة ملايين ، وعلى ذلك قدرت زيادة العائدات في هذا العام بمحوالي ثلاثة ملايين دينار . ولكننا اذا أخذنا بعين الاعتبار نقص التحصيلات الجمركية بسبب تردد القطاع الخاص في الاستيراد ، وبسبب تطبيق احكام السوق العربية المشتركة ، فلا بد لتحقيق الزيادة المنتظرة في الإيرادات المحلية من ضبط ارادات التحصيل من جهة ، وزيادة بعض الضرائب والرسوم من جهة اخرى ، ومن هنا كان رفع رسوم المواد المشتعلة ورسوم ترخيص المركبات الميكانيكية واجهزة التلفزيون ومادة الاسمنت .

رابعا : لقد شملت المساعدات الخارجية الاخرى مبلغ خمسة ملايين دولار من المساعدة الاميركية و (١٥) مليون دولار من المساعدة الاميركية التي ستدفع في شهر تموز ، و (١٥) مليون دولار ستدفع فيما بعد . وفي كل الاحوال ، فقد كنا ومازال ، بغني عن المعونات الأجنبية لو ان تدفق المعونات العربية قد استمر على مستواه المقرر .

خامسا : ان الاتفاق قد تقرر في الباب الاول في مستوى الالتزامات الحقيقية البارزة ، التي من شأنها تأمين الخدمات العامة ، وضمان الاستمرار في تنفيذ المشاريع الانمائية الحيوية ، وتنشيط الحركة الاقتصادية ، ودعم صمود الضفة الغربية في حدود الامكانيات المالية المتوافرة .

سادسا : لقد راعت الحكومة في اختيار المشروعات الجديدة التي ستدفع من القروض الخارجية ان تسد ما يمكن مسد التزام بعينه على الخزينة ، ثم ان تكون كبيرة الجدوى والمردود ، سريعة التنفيذ وان تتيح اوسع الفرص لاستخدام اليد العاملة ، وتخفيض مستوى البطالة ، وحينما يقتضي التنفيذ مساهمة محلية ، فلا بد من التفكير بموارد جديدة لتقديم هذه المساهمة .

سابعا : ان توقفت المساعدات المالية الكويتية او الليبية او كليهما الى اجل أطول سيترك أثره البالغ على تعزيز القوات المسلحة عددا وعدة ، ووفائها بالتزاماتها الخارجية المستحقة ، كما سيؤثر أثر خطيرا على دعم الصمود في الضفة الجريح من حيث تحويل الرواتب ، ومخصصات البلديات ، والمساعدات المالية للمؤسسات ودفع الودائع المصرفية ، وغير ذلك من مظاهر دعم الصمود ، كما سيترك أثره البالغ على الاستمرار في اغاثة النازحين من حيث توفير الحد الأدنى من اسباب الحياة ،

هذه هي الاصل

وسيجرم المتضررين من الحصول على تعويضاتهم المستحقة بسرعة. ولا تظن الحكومة ان امامها خيارا آخر ، فقد استنفذت كل طاقاتها في خفض النفقات وزيادة الموارد المحلية . وستستمع الحكومة الى كل اقتراح وجيه وبناء يصدر عن هذا المجلس الكريم حول زيادة الموارد لتغطية هذه الالتزامات او جزء منها .

ثامناً : لا بد من الاشارة الى ان هذه الموازنة في بعدها الاقتصادي اذا ما استمر تجميد المعونة الليبية والكويتية ستقصر عن تمويل مشروعات التنمية الجديدة ، مما يعطل من زخم التجربة الاقتصادية الاردنية التي حققت فيها مضى النجاح الاكبر في زيادة الدخل القومي ، وتوزيعه بشكل يقترب من حدود العدالة الاجتماعية ، وزيادة فرص العمل والاستخدام ، في حين تستلزم مقتضيات الحركة والصمود الاقتصادي المزيد من الاتفاق العام لتنشيط الفعالية الاقتصادية الخاصة واستعادة الثقة بالمستقبل . وعلى ذلك يكون توقف المساعدات العربية من الكويت وليبيا ضربة قاسية سيدفع ثمنها ويقاسي نتائجها المواطن العادي في الصفين من حيث قدرته على الصمود وكسب الرزق والاحتفاظ بكرامته وثقته بامته .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

في ضوء هذه الحقائق والاعتبارات فقد رأت الحكومة ان تعتمد الترتيب والامس التاليس في موازنة هذا العام :-

١ - الواردات :

بلغت الواردات المقدرة لسنة ١٩٧١ (٩٨٤٥٦٨٠٠) ديناراً موزعة كما يلي :-

دينار	دينار
	أ - الباب الاول
	١ - الواردات المحلية
٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ - المساعدات المالية السعودية
١٤ ٨١٥ ٠٠٠	٣ - المساعدات الخارجية الأخرى
٦٤ ٤٣٠ ٠٠٠	ب - الباب الثاني
	المساعدات المالية الكويتية
١٤ ٠١٤ ٠٠٠	ج - الباب الثالث
	المساعدات المالية الليبية
٨ ٨٨٩ ٠٠٠	

د - الباب الرابع ، ويشتمل على :

٩٦٥ ٠٠٠	١ - المساعدات الفنية والاقتصادية
٩ ٦٩٩ ٨٠٠	٢ - القروض الخارجية
٤٥٩ ٠٠٠	٣ - القروض المستردة
١١ ١٢٣ ٨٠٠	
١٨ ٤٥٦ ٨٠٠	المجموع الكلي

٢ - النفقات :

بلغت النفقات المقدرة لسنة المالية الحالية ١٩٧١ (١٠٦ ٦٢٦ ٨٠٠) ديناراً موزعة كما يلي :-

أ - الباب الاول

١ - النفقات المتكررة

٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	أ - الخدمات المدنية
٣٢ ٣٣٠ ٠٠٠	ب - القوات المسلحة
٤ ٣٤٧ ٠٠٠	ج - الامن العام
٥٨ ٦٧٧ ٠٠٠	

٢ - النفقات الانمائية والأخرى :

٤ ٨٣١ ٥٠٠	أ - التزامات المشاريع قيد التنفيذ
٤ ٧١٥ ٠٠٠	ب - الوفاء بالقروض الخارجية والداخلية
١ ٤٧٦ ٥٠٠	ج - المساهمات والاعانات
٢ ٩٠٠ ٠٠٠	د - النفقات الطارئة
١٣ ٩٢٣ ٠٠٠	
٧٢ ٦٠٠ ٠٠٠	مجموع نفقات الباب الاول

ب - الباب الثاني

٢ ٦٧١ ٥٠٠	١ - انمائية الحرية
٨ ٣٤٢ ٥٠٠	٢ - اغاثة النازحين وإعادة التعمير
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ - دفع الانسقاط المستحقة من اثمان الاسلحة
١٤ ٠١٤ ٠٠٠	مجموع نفقات الباب الثاني

هكذا جاء الأصل

دينار	دينار
	ب - الباب الثالث
٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١ - تعزيز القوات المسلحة
٤ ٨٨٩ ٠٠٠	٢ - دعم الضفة الغربية
٨ ٨٨٩ ٠٠٠	مجموع نفقات الباب الثالث
	د - الباب الرابع
١١ ١٢٣ ٨٠٠	١ - اتمائة المساعدات والقروض الخارجية
١٠٦ ٢٢٦ ٨٠٠	مجموع النفقات الكلي

وبذلك يكون عجز الموازنة للسنة المالية الحالية كما هو ظاهر في بابها الاول مبلغ (٨ ١٧٠ ٠٠٠٠) دينار يغطي من القروض الداخلية .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

لم تمر ببلد غيرنا ، كما مرت بنا ، ظروف الحرب والاحتلال الاجنبي والمؤامرة الداخلية ، الا وفرضت هذه الظروف على المواطنين ، المزيد من التضحية والبذل والتوفير والاسهام في الجهود العام والاقتراض الداخلي ، وان الحكومة على ملء الفكة من وعي المواطن الاردني ، واستعداداته للبذل والعطاء والتضحية في سبيل الصمود والتحرير . ولكن لقدرة هذا المواطن حدودا لا يمكن تجاوزها لتبقى لهذه التضحيات جدواها ومعانيها في وجه التحديات والالتزامات المتزايدة ، ولذلك فان الحكومة ما تزال على نفس القدر من الثقة بأن الاشقاء العرب سينهضون لتحمل واجباتهم القومية في المعركة ، والوفاء بوعودهم وتعهداتهم الكريمة في مؤتمر الملوك والرؤساء في الخرطوم ، وما كان الخلق العربي آخرها واخيرا ، الا ملتزم بالعهد ، وفيما لا واعد ، امينا على الوفاء بتعهداته وحقوق امته عليه ، وتبقى هذه الموازنة ، واية موازنة ، وثيقة امل ، وقد تتجاوز الانجازات حدود هذا الامل :

والله نسأل ان يسدد خطانا ، ويلهمنا سواء السبيل في ظل جلالة مليكتنا الرائدة الحسين العظيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق)

وزير المالية / الموازنة العامة

راجد الوزي

السيد العظم نائب معان :

الواقع الحكومة الكريمة ، التي بذلت جهدا لكي تدرس هذه الموازنة او تضعها ، اخذت معها فترة اربعة شهور ، فنحن لا نطالب بتمديد المدة كثيرا ، ولكن بشيء منطقي يتفق مع كرامتنا كنواب ، نحب ان ندرس هذه الموازنة ، فاننا اقترح يوم الاحد او السبت . . . اما يوم الخميس قريب جدا . . . واذا شخصيا ساعدتني عن اللقاء اي كلمة ؟ اذا كانت الجلسة يوم الخميس .

(اصوات : السبت معقول)

السيد نائب الرئيس :

اذن السبت يا اخوان .

السيد المفلح نائب عمان :

لا . . . الخميس . نحن صوتنا اولاً على اساس الخميس ، فاذا كان هناك رأي وثني عليه يوضع للتصويت .

- ضجه -

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

اننا اقترح ان يوضع رأي الاخ ابو يشار في التصويت .

- ضجه -

السيد نائب الرئيس :

التصويت على يوم الخميس هل يوافق المجلس ان تعقد الجلسة القادمة الساعة العاشرة والنصف من صباح الخميس الموافق ١٩٧١/٤/٢٢ ؟

الجميع : موافقون

٤ - احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١ :

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١ على اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد نائب الرئيس :

الذي نرجوه من اللجنة المالية ان تجتمع فوراً لدراسة الموازنة وتعيين يوم الخميس الساعة العاشرة والنصف موعداً لمناقشتها .

(ضجه : واصوات موافقة)

الخميس يا اخي . . . الآن تجتمع اللجنة المالية وتدرس الموازنة ومعه اليوم وغداً .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

محمد بك ، اذا ممكن ان تعطونا مهلة لدراسة الموازنة :

السيد نائب الرئيس :

يعني معك يومين يا ابو فيصل .

السيد المفلح نائب عمان :

المدة كافية ، واذا كان هناك رأي عاكف بك من يصوت عليه ارجو طرحه للتصويت :

هكذا حنة لأحد

السيد المداينة نائب الكرك :

ياحضرة الرئيس

ان الكتاب يقرأ من عنوانه ، انا اقترح ان
تقرأ الموازنة الآن بعد ان استمعنا الى بيان وزير المالية
حول الموازنة .

- ضجه -

السيد نائب الرئيس :

جرى التصويت ، وانتهى جدول الاعمال
وارفع الجلسة :
(وانتهت الجلسة)

نائب رئيس مجلس النواب

محمد الختمان

امين عام مجلس الامة بالوكالة

خليل عصفور

تعريف

- ١ - صدر هذا العدد باشراف مساعد الامين العام السيد : خليل عصفور
- ٢ - اعيد ويوب وقام بتنظيم هذا العدد هيئة مؤلفة من السادة : عدنان بعيون مساعد امين عام
مجلس الامة ، ناظم مرزوق سكرتير اللجان ومنظم الضبط ومأمون ابو عزام منظم الضبط .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور الخلية السيد : وليد النجدادي

هكذا كتب لاصح